مكتبة البنين
قسم الدوريات

غير مصرح بإعارتها من المكتبة

حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

العدد الثاني

١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

رؤية في منهج الاقتصاد الوضعي

دكتور
رفعت السيد العوضي

استهدفت ببحث هذا الموضوع تحقيق أغراض كثيرة ، من هذه الأغراض : توجيه رسالة للذين يبحثون ، أو يهتمون ، أو قد يشغلون بالاقتصاد الاسلامي ، وهى أيضاً رسالة للفقهاء .

موضوع هذه الرسالة : هو أننا كثيرا ما نعتقد أننا ننتقد « الاقتصاد الوضعى » بينما نحن فى حقيقة الأمر نسجل آراء ومعتقدات يؤمن بها الاقتصاديون ، وبعتقدون أن علم الاقتصاد استطاع بها أن يتطور ، ويتقدم ، ويصبح علما كسائر العلوم الأخرى .

وهكذا تكون الصورة : أن ما نعتبره نقداً هم يعتبرونه من أسباب تقدم هذا العلم ، وبهذه الرسالة التى أضمنها كل ماقلته أقول لكم : ماذا يعتقد الاقتصاديون .

وهذه المعرفة سوف توضح لنا الطريق : إن تأسيسا للاقتصاد الإسلامي ، وإن نقداً للاقتصاد الوضعى .

مقدمات

يمتد تاريخ الفكر الاقتصادى على مساحة زمنية واسعة ، وفى داخل هذا الاتساع الزمنى ألف « الأدب الا قتصادى » تقسيمات وتصنيفات لهذا التاريخ .

قبل أن أعرف بهذه التقسيمات والتصنيفات ، أجد أنه من الضرورى أن ألفت الانتباه إلى أن تاريخ الفكر الاقتصادى على النحو الذى نعرفه فيه ، وبتقسيماته ومدارسه التى ألفناها ، كل ذلك مقولات أوروبيه .

وما أعنيه بمصطلح « مقولات أوروبية » أوسع من أن يكون المصطلح المقابل له هو « مقولات اسلامية » ، وأزيد الأمرإيضاحا فأقول : إن

الأوروبيين هم الذين كتبوا تاريخ الفكر الاقتصادى ، كتبوه من منظور رؤ ياهم لأحداث التاريخ ، ومن منظور مساهمة مفكريهم ، ومن منظور تطورهم الاقتصادى .

وفى هذا الصدد أسجل ما اعتقده وهو : أن تاريخ الفكر الاقتصادى الوضعى على النحو الذى يعرفه الآن اقتصاديونا ، وعلى النحو الذى يعرف به فى جامعاتنا ، هو تارخ للفكر الاقتصادى للإنسان الأوروبي ، ولايحمل ـ من قريب ، أو بعيد ـ أية عناصر أو مساهمات لأمم أخرى غير الأمم الأوروبية ؛ ولإثبات متيقن لذلك ، أحيل إلى جميع الكتب التى كتبت عن تاريخ «الفكر الاقتصادى » ، سواء باللغة العربية أو بغيرها ، من لغات الأرض قاطبة ، وسوف نكتشف أن كل هذه الكتب لاتؤرخ إلا لفكر الرجل الأوروبى .

وأختار ثلاثة أمثلة على ماتقوله كتب الاقتصاد ، لأزيد الإقناع بما سجلت :

المثال الأول : جميع كتب تاريخ الفكر الاقتصادى تجعل بداية هذا الفكر مع الحضارة الإغريقية القديمة ، والأوروبيون هم الذين بدأوا هذا التقليد وسار على أثرهم كل من كتب عن تاريخ الفكر الاقتصادى ، بلغات أخرى غير اللغات الأوروبية .

والمعنى الذى أريد أن أقوله من هذا المثال : هو أن الأوروبيين لم يروا من كل الحضارات القديمة إلا الحضارة اليونانية ؛ فجعلوا « تاريخ الفكر الاقتصادى يبدأ بها ، والأوروبيون ـ من خلال ذلك ـ قد أذاعوا على العالم كله رسالة مضمونها : إن الفكر الاقتصادى بدأته حضارة أوروبية » .

المثال الثاني : جميع كتاب تاريخ الفكر الاقتصادى يتفقون على أن هناك فترات فى هذا التاريخ ؛ ولهذا العلم مدارسه ومفكروه ، تكشف مراجعة كل ما قيل عن ذلك بأن تقسيم الفترات حدد على أساس أحداث ومتغيرات

أوروبية ، كما تكشف المراجعة عن أن تحديد المدارس الاقتصادية وطبيعتها أسس كله على أساس ما قاله المفكرون الأوروبيون ، أو الاقتصاديون الأوروبيون ، والرسالة الواضحة التى بثتها أوروبا بواسطة ذلك هى أنهم قالوا للعالم : إن « الفكر الاقتصادى » كله ، بكل مقولاته ، وبكل أحداثه ، وبكل مفكريه هو صناعة أوروبية .

المثال الثالث : ماقاله الأوروبيون عن تاريخ الفكر الاقتصادى فى الفترة من سنة ٥٠٠م إلى ١٥٠٠م يعطى دليل إصرارهم على أن غيرهم ليست له مساهمة فى الفكر الاقتصادى . إنهم يسمون هذه الفترة باسم « العصور الوسطى » وهى فى نظرهم فترة ظلام ، وبربرية وهمجية[1] ويعممون ذلك على كل الفكر الإنسانى ، وكذا السلوك الإنسانى أوروبى أو غير أوربى .

والأوروبيون فى هذا التعميم كاذبون ؛ فالأوصاف التى وصفت بها الفترة المذكورة صادقة على أوربا ، ولكنها ليست كذلك بالنسبة للمسلمين ، إذ أن هذه الفترة هى التى شهدت الحضارة الإسلامية ، وكان لها معطياتها فى الاقتصاد ، وفى غيره ، والأوروبيون أنفسهم يعرفون بعض الريادات الإسلامية لهذه الفترة ، مثل « ابن خلدون » ولكن وإن اعترف بعضهم بمساهماته فى الاقتصاد ، إلا أنهم لا يجعلون ذلك على نحو يؤثر فى تقسيمهم لفترات تاريخ الفكر الاقتصادى ، أى أن مثل هذه المساهمة شىء هامشى ، لايؤثر فى التيار الفكرى العام .

وهكذا ، نحن فى « الفكر الاقتصادى » أمام علم ، تعكس كل مقولاته التراث الدينى ، والفكرى للأوروبيين ، وهم قدموا تاريخ هذا العلم بتقسيماته ، من منظور رؤياهم لأحداثهم الدينية والفكرية والاجتماعية ،

---

(1) Roll, E., The History of Economic Thought

وقد تكون هذه الأحداث مشتركة مع غيرهم ، لكنهم حين استندوا إليها أحالوا إليها من وجهة نظر التفسير الذى أعطوه لها[1] .

فى ضوء ما قلته ، نصل إلى سؤال : ماهى مراحل الفكر الاقتصادى ، ومدارسه ، التى اعتمدها الأوروبيون ؟ .

إنهم يقسمون هذا العلم إلى هذه التصنيفات المرحلية :

١ ـ الحضارة اليونانية (ـ ٣٠٠٠ ق .م)
١ ـ الامبراطورية الرومانية (ـ ٥٠٠)
٣ ـ العصور الوسطى (٥٠٠ ـ ١٥٠٠)
٤ ـ الرأسمالية التجارية (١٥٠٠ ـ ١٨٠٠)
٥ ـ المدرسة الكلاسيكية (١٧٧٦ ـ ١٨٢٠)
٦ ـ المدرسة الرومانسية والمدرسة التاريخية (١٨٢٠ ـ ١٨٦٠)
٧ ـ المدارس الاشتراكية (١٨٢٠ ـ ١٨٨٠)
٨ ـ مدرسة الكلاسيك الجدد (١٨٧٠ ـ)
٩ ـ المدرسة الكينزية (١٨٣٦)
١٠ ـ اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية الثانية .

هـذه هى المراحـل والمدارس التى اعتمـدها الأوروبيـون فى الفكر الاقتصادى . ونلاحظ أنها كلها ـ بلحمها وسداها ـ تعكس أحداث وفكر الأوروبى ، ونحن نتجه إلى بحث رؤية فى منهج « الاقتصاد الوضعى » فإنه مطلوب أن نحدد المراحل والمدارس التى شكلت هذه الرؤية .

---

(١) يمكن معرفة تفصيل أكثر عن ذلك في كتابي : تاريخ الفكر الاقتصادي ، رؤية جديدة في ضوء الاقتصاد الاسلامي ، القسم الأول (تحت الطبع) .

قد يقال : إن منهج « الاقتصادى الوضعى » على النحو الذى نعرفه الآن هو معطاه لكل المراحل والمدارس المشار إليها . وملاحظتى على هذا القول : أنه صحيح بإجمال ولكن به من التعميم ما لايساعد على تحديد الرؤ ية المنهجية ، التى نستهدف التعرف عليها ؛ لذلك لن أحاول فى هذا البحث أن اقفو أثر هذه المقولة .

إن ما أعتقده هو أن هذا المنهج قد تشكل بصفة رئيسية فى مراحل معينة ، كمعطاة لأحداث معينة، وبالتحديد . . فإن هذه المراحل تبدأ مع القرن الثامن عشر الميلادى ، ونتابع السير فيها منذ هذا التاريخ ، وكان لكل مرحلة عطاؤ ها المحدد فى منهج « الفكر الاقتصادى » ، ومهمتنا هى أن نتتبع ماقيل ، لنحدد عناصر هذا المنهج .

إعادة النظر فى المراحل والمدارس الاقتصادية التى سبق تحديدها ، تشير إلى أننا أمام تيارين فى الفكر الاقتصادى ؛ التيار الفردى أو الرأسمالى ؛ والتيار الجماعى أو الاشتراكى . سوف أقصر البحث هنا على محاولة اكتشاف « منهج التفكير فى الاقتصاد الرأسمالى » ، ويعنى ذلك : أننا لن نتتبع تيار الفكر فى الاقتصاد الاشتراكى .

لقد قمت بدراسة واسعة ، ومفصلة لتاريخ الفكر الاقتصادى الوضعى ، وأستطيع القول : إن العناصر المتعلقة بالمنهج ، لهذا الاقتصاد ـ فى أبعاده الرأسمالية ـ هى معطاة لمرحلتين ؛ مرحلة تبدأ فى القرن الثامن عشر ، وتصل إلى الرابع الأول من القرن التاسع عشر ؛ ومرحلة تبدأ فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وتمتد إلى الربع الأول من القرن العشرين .

وسوف أحاول فى هذا البحث أن أحدد العناصر المنهجية أولنقل « منهجية التفكير » فى كل مرحلة من هاتين المرحلتين ، ولن تقف مهمتى فى هذا البحث

عند مجرد تحديد هذه العناصر المنهجية ، وإنما أرى أنه من الضرورى أن أتقدم بالدراسة إلى مرحلة أخرى ، فيها أقول تقييما عن هذه المقولات المنهجية ، التى تحكم التفكير فى الاقتصاد الوضعى .

وعلى ذلك فإن خطة هذا البحث تشمل ثلاثة عناصر :

أولا : العناصر المنهجية فى الفترة الاولى : من القرن الثامن عشر إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر .

ثانيا : العناصر المنهجية فى الفترة الثانية من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى الربع الأول من القرن العشرين .

ثالثا : تقييم إجمالى للمقولات المنهجية فى الاقتصاد الموضعى .

العناصر المنهجية في الفترة الأولى

المرحلة الأولى التى نقصدها هنا تمتد على مسافة زمنية واسعة ، ويتداخل فيها أكثر من اتجاه اقتصادى ، وفى تقديرى أن المرحلة الأولى ـ التى ساهمت فى المقولات المنهجية للتفكير الاقتصادى المعاصر ـ تغطى عقودا كثيرة فى القرن الثامن عشر ، ثم امتدت إلى عقدين فى القرن التاسع عشر . نعرف أن الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، والعقدين الأوليين من القرن التاسع عشر ، هى الفترة التى كانت للمدرسة الكلاسيكية فيها سيطرة مطلقة فى عالم الاقتصاد : تفكيراً ، وسلوكا .

وهكذا ، فإن الفترة الأولى من فترات تكوين المنهج فى الاقتصاد تكون فيها « المدرسة الكلاسيكية » هى قطب الرحا ، لكن فى واقع الأمر ـ وكما نعرف ـ فإن الكلاسيكية كمدرسة فى الاقتصاد ، إنما كانت معطاة للتطورات والتحورات الرئيسية التى عاشها الفكر الأوروبي ، قبل ومع « المدرسة الكلاسيكية » .

ولهذا ، فإن المعطيات المنهجية لهذه الفترة قطب رحا فيها أيضا هذه التطورات .

هذا هو « الوعاء التاريخى » للمرحلة الأولى ، فى تكوين المنهج فى الفكر الاقتصادى ، وفى داخل هذا التحديد التاريخى ، أحدد فيما يلى ما اعتقده يمثل المقولات المنهجية لهذه المرحلة .

فى الاقتصاد ـ وقد يشاركنا غيرنا ـ نميز بين منهجين من مناهج الفكر أو التحليل فى الاقتصاد . أحدهما نسميه « المنهج المعيارى » ونسمى الآخر « المنهج الوضعى » .

والمنهج المعيارى[1] هو الذى يرتبط أو يتأسس فيه التحليل على قواعد ، أو أوامر ، أو تعليمات أخلاقية ، وهو لهذا يرتبط بالغيبيات .

أما « المنهج الوضعى[2] » فهو الذى لايرتبط فيه التحليل إلا بالشىء اليقينى ، أو الثابت بالتجربة أى شىء يمكن تحقيقه ، أو تثبت الإحصاءات صحته .

نأخذ كلا المنهجين ، ونحاول التعرف على تطبيقاتها التاريخية ؛ نجد أنه بالنسبة للمنهج الأول وهو « المعيارى » كان هو المنهج الذى خضع له التفكير الاقتصادى إلى القرن الخامس عشر الميلادى ، أى إلى نهاية الفترة المسماة عند الأوروبيين بالعصور الوسطى .

فى القرن السادس عشر ، والكثير من عقود القرن السابع عشر إن لم يكن كله ، لانستطيع القول ـ ونحن فى حيز علم الاقتصاد ـ : أن منهج التحليل المعيارى هو الذى حكم الفكر الاقتصادى ، وأيضا لانستطيع القول : أن هذه الفترة هى من فترات المنهج الوضعى ، وإنما أقترح أن تعتبر هذه الفترة ـ ويسبقها بعض عقود فى القرن الخامس عشر ـ هى بمثابة « فترة انتقالية » بين المعيارية والوضعية .

ذلك أن بدايات الخروج على « المعيارية » جاءت مع نهايات القرن الخامس عشر ، وذلك حين أسس « سان أنطونيو » مع غيره بعض أرائه عن الثمن وعن موضوعات اقتصادية أخرى على العناصر الاقتصادية ، واستبعد بذلك

(1) l'analyse mormative

(1) l'analyse positive

ما يسمى بالعناصر الشخصية ، وعلى الرغم من إبعاد العناصر الشخصية فى الآراء الاقتصادية ، إلا أنه لم يوضع بدلا من ذلك المنهج الوضعى ، وإنما خضع الفكر الاقتصادى لما اقترح أن يسمى : « وضعية الدولة » ، وذلك فى مقابل وضعية الأفراد ، وهى التى عرفناها باسم « منهج التحليل الوضعى » ؛ فلقد خضع التفكير الاقتصادى فيما سميته بالفترة الانتقالية لسيطرة بعض القوى ، التى صبت نفسها أو عبرت عن قوة الدولة ، وتمثل ذلك فى بعض الموظفين الكتاب عند الدولة[1] ، وممثلى الشركات التجارية[2] التى سيطرت فى هذه الفترة ، مثل « شركة الهند الشرقية » .

أخذت سيطرة « منهج التحليل الوضعى » تظهر وتتأسس مع الإيغال فى القرن الثامن عشر ، وكمعطاة لكل الآراء الفلسفية التى صبت نفسها فى الإنسان الأوروبي ، فإن هذا الإنسان ـ من منظور التفكير الاقتصادى ـ قد أصبح محكوما ، أو قد أصبح لايحكمه إلا أساسان :

الأساس الاول : أن مصدر المعرفة فى الاقتصاد أصبح هوالإنسان ، وعكس هذا نفسه فى عقلية الأوروبى ؛ فاعتقد أنه قادر بمكناته الذاتية أن يكتشف القوانين التى تحكم الظواهر ، ومنها الظاهرة الاقتصادية ، وأنه قادر على هذا الاكتشاف بعقله ، وليس بمساعدة قوى خارجية غيبية ، ثم امتد من ذلك إلى مرحلة أخرى ، فاعتقد أنه قادر أن يسيطر على الظواهر ، ومنها « الظاهرة الاقتصادية » بواسطة القوانين التى تحكم حركتها[3] .

---

(١) يسمون : Pamphleters

(٢) يسمون : Les Consulats

(3) Roll, E., The History of Economic Thought",

والأساس الثانى : الذى اعتقد فيه الإنسان الأوروبي : هو مبدأ المنفعة ، ولهذا المبدأ مضا مين كثيرة ، منها أن المعيار الذى يقود الشخص فى سلوكه ، ويندرج فى السلوك الاقتصادى ، هو معيار منفعته الخاصة ، وأنه أكفأ من يقود هذه المنفعة[1] .

تلقى الاقتصاديون الكلاسيك[2] هـذه المقولات الفلسفيـة للإنسـان الأوروبى ، وترجموهـا إلى مقولات اقتصـادية أى صـاغوا بهـا التفكير الاقتصادى .

وتتفق فى الاقتصاد أن « المدرسة الكلاسيكية » تبدأ بالاقتصادى الانجليزى « آدم سميث » .

وفى تقديرى : أنه كان معبرا جيدا من المعتقدات الفلسفية إلى التحليل الاقتصادى ؛ ذلك أنه بدأ عالم فلسفة ومنطق ، والأساس الفلسفى لمقولاته الاقتصادية يوجد فى كتابه « نظرية المشاعر الأخلاقية » الذى نشره فى عام ١٧٥٩[3] ، ثم نشر بعد ذلك كتابه الاقتصادى الذائع الصيت « ثروة الشعوب » فى عام ١٧٧٦[4] .

نسأل ما هى « المقولات المنهجية » التى أصلها الكلاسيك وصاغوا وحكموا بها الفكر الاقتصادى ؟

١ - تطبيقا للأساس الفلسفى أن الإنسان أصبح مصدر المعرفة ، أسسوا المنهج الاستنباطى فى علم الاقتصاد ، ويعتبر « دافيد

---

(1) Schumpeter, J. "The History of Economic Analysis

(٢) مدرسة الكلاسيك الجدد هي المدرسة التي تبدأ بالاقتصادى الانجليزي « آدم سميث » وتنتهي بالاقتصادي الانجليزي « دافيد ريكاردو » .

(3) The Theory of Moral Sentiments

(4) An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations

ريكاردو » هو مهندس هذا الاتجاه فى الاقتصاد . إن تحليله كله فى كتابه المشهور « مبادىء الاقتصاد السياسى والضريبة » ـ والذى نشر فى عام ١٨١٧[١] ـ يتأسس على ما أسميه : « السيد الجديد فى الفكر الاقتصادى » وهو : دعنا نفترض . ويعنى ذلك : أن الاقتصاديين يصلون إلى الرأى الاقتصادى ، فى الموضوع محل البحث وفق مايرونه ؛ فإذا اتفقوا على شىء قالوا : هذا وفق ما افترضنا ؛ وإذا اختلفوا ، أرجعوا الاختلاف إلى ما افترضه كل منهم[٢] .

٢ ـ تطبيقا للأساس الفلسفى : أن الإنسان قادر بمكناته على اكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر والتحكم فيها ، حدد « الكلاسيك » موضوع علم الاقتصاد : فى « اكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر الاقتصادية » . وهذا هو تحديد « ريكاردو »[٣] والذى أصبح يمثل مقولة الكلاسيك ، وهو فى هذا عارض ما قاله « آدم سميث » : من أن موضوع هذا العلم : هو البحث فى طبيعة وأسباب ثروة الشعوب .

٣ ـ تطبيقا للمبدأ المنفعى فى فلسفة الأوروبيين ، أصبحت المنفعة الخاصة يدور حولها الحافز الاقتصادى ، وقد ترجم « سميث » ذلك فى فكرته : اليد الخفية[٤] وتعنى أن الشخص يكون مقادا بواسطة يد خفية تحفزه للتقدم والرقى ، وهى التى ترجمت إلى مصطلح « الرجل الاقتصادى »

---

(1) The Principles of Political ECONOMY AND Taxation

(٢) فيما يتعلق بالمنهج عند آدم سميت ، فإنه يظهر عنده المنهج الاستنباطي ، كما تظهر عناصر تاريخية .

(3) Ricardo, D., The Principles of Political Economy and Taxation", The Works and Correspondence of David Ricardo, edited by Piero Sraffa, Cambridge University Pree, 1975, Vol. 1, pp. 5—7.

(4) Invisible hand.

ويعنون به : ذلك الطيف الشاحب لمخلوق يسير إلى حيث يوجهه مخه ، تلك الآلة التى تتولى عمليات الجمع والطرح[1] .

٤ - بقبول « الكلاسيك » المبدأ المنفعى ، وصبه فى قالب المنفعة الخاصة ، بهذا القبول فجرت واحدة من كبريات القضايا الفكرية والتى شغل بها الاقتصاديون الكلاسيك ، ومحور هذه القضية هو كيفية التوفيق بين المتناقضين : المصلحة الخاصة[2] ، والرفاهة المشتركة[3] . وقد تركز البحث فى ذلك فيما سمى باسم « نظرية التوفيق بين المصالح »[4] .

والمعتقد الكلاسيكى عن ذلك : هو أن دور مبدأ « المصلحة الخاصة » فى العلوم الاجتماعية . يقارن بدور قانون « الجاذبية » فى العلوم الطبيعية ، وأن السعادة الفردية تجمع إلى السعادة الاجتماعية الأجمالية ، وكل منهما يتساوى مع الآخر ، وأن الأخيرة تتطابق مع الرفاهة المشتركة .

ويعنى كل ذلك : أن نظرية التوفيق بين المصالح ، وفق المعتقد الكلاسيكى ، تدور مركزيا ، أو تبدأ من حيث المنطلق من المصلحة الخاصة .

وقد تمثل التطبيق الاقتصادى لذلك فى الحرية الاقتصادية ، وجعل الفرد هو محور النشاط الاقتصادى ، والحكم بأن الدولة تكون أكثر فعالية فى الاقتصاد عندما تكون سلبية .

ويعتقد الكلاسيك فى أن ذلك هو النظام الطبيعى ، ويعنى « الحرية الاقتصادية » ، أى الفردية الاقتصادية ، وسلبية دور الدولة ، وهذا ماخصه عنهم « شومبيتر » بقوله : إن المصلحة الخاصة هى نظام القانون الطبيعى[5] .

---

(١) روبرت هيلبرونر ، « قادة الفكر الاقتصادي » ترجمة الدكتور راشد البراوى ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٣ ، ص ٥٩ .

(2) The self-interest
(3) The common good
(4) The Harmony of interests
(5) Schumpeter, J., "The History of Economic Analysis", pp. 130/1.

هذا ما أعتقده يمثل « المقولات المنهجية للفكر الاقتصادى الكلاسيكى » وأرى : أنه مطلوب أن نتقدم فى البحث خطوة نقيم فيها هذه المقولات ، التى اعتبرت العُمُد التى قام عليها الاقتصاد الكلاسيكى .

ويلزم أن أوضح أن ما سأقوله من انتقادات هى مقولات اقتصادية :

١ ـ اعتقد « الكلاسيك » فى وجود قوانين تحكم الظواهر الاقتصادية ، وأن فهمها هو مفتاح فهم نوعية ، وطبيعة الارتباطات الموجودة بين هذه الظواهر ، وقد حاول «الكلاسيك » اكتشاف هذه القوانين ، وقدموا تصورا « للميكانيكية الاقتصادية » تترجم القوانين التى اكتشفوها .

السؤال الذى نسأله هو : هل تملك القوانين التى اكتشفوها خاصية التعميم ؟ ولهذا السؤال أهمية ؛ ذلك أنه إذا كانت لهذه القوانين خاصية التعميم ؛ فإن « الميكانيكية الاقتصادية » التى اعتقد فيها « الكلاسيك » تملك خاصية التعميم .

لقد أثبت التحليل : أن القوانين التى اعتقد فيها « الكلاسيك » إنما تشرح عمل النظام الرأسمالى ، ليس فى جميع مراحله ، وإنما فى مرحلة معينة من مراحل تطوره ، وهى التى عايشها « الكلاسيك » وقد سجل ذلك «إبريل رول » ـ وهو صاحب كتاب مشهور فى تاريخ الفكر الاقتصادى ـ لقد كان تقييمه لهذا الاقتصاد : أنه كان رجع صدى « لرجال الصناعة » الذين كانوا ضد أى نوع من التدخل فى الأسواق ، ويقول عن « آدم سميث » صراحة : إنه مثل مصالح « الطبقة الفردية » ، وأنه يجب أن نفهم أن دفاع « الكلاسيك » عن المنافسة ، إنما كان دفاعا عن مصالح الطبقة الجديدة ، التى سيطرت وأدارت الاقتصاد فى « العصر الكلاسيكى »[1] .

---

(1) Roll, E., op.cit, pp. 150—1

إن هذا الذى سجلته هنا يضع « الاقتصاد الكلاسيكى » موضوع تساؤ ل ؛ ذلك أن تقنينه على هذا النحو جعله ممثلاً لمصالح طبقة معينة فى مرحلة تاريخية معينة ، واقتصاد جرى تأصيله على هذا النحو هو معيب أخلاقيا ، وقاصر عن أن يملك صلاحية التعميم .

٢ ـ اكتشف « الكلاسيك » قوانين اقتصادية ، لعمل النظام الرأسمالى ، فى المرحلة التى عايشوها ، وقد قادتهم طبيعة الظواهر التى كانت عليها الاقتصاديات الرأسمالية إلى تنبؤ معين عن التطور المستقبلى ، الذى سوف تقود إليه ميكانيكية عمل هذه الظواهر .

إن معتقدات الكلاسيك عن الظواهر الاقتصادية ، وعن قوانينها المكتشفة ، وعن ميكانيكية عملها . . قادت علم الاقتصاد إلى ماأسماه الاقتصاديون أنفسهم « التشاؤ مية » بل إن بعض الاقتصاديين يعلن صراحة أن الاقتصاد هو « علم التشاؤ م » .

والسؤ ال الذى نتقدم به الآن هو : كيف قاد التحليل الكلاسيكى علم الاقتصاد إلى التشاؤ مية ؟ .

ما أراه : أن معتقداتهم الاقتصادية تضمنت ثلاثة عناصر تشاؤ مية ، هى التى قادت إلى صفة التشاؤ مية العامة :

العنصر الأول : هو فشل تناسق المصالح ، لقد كان « سميث » متفائلا بشأن إمكانية تناسق المصالح بين الطبقات الاجتماعية ، وبينها وبين الدولة ، ولكن هذا الاتجاه غاب فى « الاقتصاد الكلاسيكى » ، وترك مكانه لتحليل « ريكاردو » الذى كان متشائما ؛ بشأن مستقبل تناسق « المصالح الاجتماعية[1] » ، وأصبح تحليل « ريكاردو » يمثل المعتقد الكلاسيكى .

(1) Roll, E., op.cit, p. 186

العنصر الثانى : من عناصر التشاؤمية هو حتمية اتجاه النظام الاقتصادى إلى الأزمة ، وقد وصل الكلاسيك إلى ذلك بواسطة الفروض التى اعتقدوا فيها ، والتى تحكم ما أسموه باسم « نظرية التطور الاقتصادى » وهى النظرية التى يتحدد موضوعها : فى دراسة التنمية الاقتصادية ، عبر المراحل المختلفة للنظام الرأسمالى .

وبسبب القوانين التى اعتقد الكلاسيك أنها تحكم ميكانيكية التوزيع بين الطبقات الاقتصادية ، وقبولهم فرض تناقص الأرباح[1] - بسبب كل ذلك - اعتقد الكلاسيك : أن الأزمة هى الاتجاه الحتمى للنظام الاقتصادى .

العنصر الثالث : من عناصر التشاؤمية ، قاد إليه تحليل « مالتس » فى « نظرية السكان » ، وهذه النظرية هى امتداد للقوانين الاقتصادية ، التى اعتقد فيها الكلاسيك ، وأهمها : « قانون تناقص الغلات » ، إن هذه النظرية بما تضمنته من ضوابط وقائية وإيجابية : (حروب ، ومجاعات ، أوبئة . . الخ)[2] اعتبرت قمة التشاؤم حول مستقبل النوع الانسانى ككل .

بهذه العناصر الثلاثة اكتملت دائرة « التشاؤمية » فى علم الاقتصاد : مثل العنصر الأول تشاؤما حول تناسق المصالح بين طبقات المجتمع وبينها وبين الدولة ، ومثل الثانى تشاؤما حول مستقبل النظام الاقتصادى ، ومثل الثالث تشاؤما حول مستقبل النوع الإنسانى .

---

(1) Ricardo, D., op.cit, pp. 63—66

(٢) نشر مالتس هذه النظرية في كتابه المنشور عام ١٩٧٨ وعنوانه

Essays on the Principle of Population as it Affects the Future Improvement of Society.

٣ ـ الاقتصاد الكلاسيكى على النحو الذى نعرفه به ، هو اقتصاد له تحالفاته وفروضه ، لقد صاحب ظهور « المدرسة الكلاسيكية » ميلاد الثورة الصناعية ، وعنت المزاوجة بين العلم والصناعة ، وأصبح هذا رمز التحالف الجديد ، وكانت للمراحل السابقة أنواعها الأخرى من التحالفات .

من ذلك تحالف العصور الوسطى بين الكنيسة كسلطة ، وبين الاقطاع كنظام اقتصادى واجتماعى ـ التحالف الذى عاصره الكلاسيك ـ جعلهم ينقلون الاهتمام فى الاقتصاد إلى الانتاج ، أى أن قطب الرحى فى النشاط الاقتصادى أصبح هو الانتاج ، وقد خرجوا بذلك على مقولة السابقين عليهم المسمين بـ « التجاريين » الذين اعتبروا « التبادل » هو محور النشاط الاقتصادى ، بل إن « سميث » شن حربا فكرية على « التجاريين » بسبب ما اعتقدوه .

نقْل « الكلاسيك » الاهتمام فى الاقتصاد إلى الانتاج هو إحدى رؤ ياهم المنهجية ، وقد ارتبطت بذلك فروض فيها عناصر منهجية ، بجانب ما فيها من عناصر تحليلية ارتبط الكلاسيك بفرض أجر الكفاف ، بل هم الذين أصلوه وصاغوه علميا ، وليس هذا فرضا تحليليا فحسب ، وإنما هو أيضا فرض له تطبيقاته المنهجية فى الاقتصاد الكلاسيكى ، وواحدة من أوضح تطبيقاته المنهجية نجده فى الاقتصاد « الماركسى » ؛ إذ سوف يقود « ماركس » الاقتصاد بواسطة هذا الفرض ، وذلك بتأسيسه « نظرية فائض القيمة » على فرض أجر الكفاف ، ثم « نظرية الاستغلال » على نظرية فائض القيمة ، ثم « نظرية الصراع الطبقى » كمعطاة لكل هذه النظريات .

ومن الفروض ذات الأبعاد المنهجية التى ارتبط بها « الكلاسيك » فروض « قوانين الغلة » لقد ارتبطوا بمرحلة من مراحل هذه القوانين ، وهى مرحلة تناقص الغلة ، ولم يرتبط « الكلاسيك » بذلك كأداة من أدوات التحليل الاقتصادى ، وإنما أيضا كواحد من الفروض المنهجية .

العناصر المنهجية في الفترة الثانية

الفترة الثانية لتكوين ، أو لتأسيس «المقولات المنهجية فى الاقتصاد » تمتد على مساحة واسعة ، وما أعتقده : أن هذه الفترة تبدأ مع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، واستند فى هذا التحديد إلى مساهمة « جوشن » هذا الاقتصادى الذى صاغ قانونى « المنفعة » ، وهما فى الاقتصاد يشبهان قانونى « كوبرنيكس » فى العلوم الكونية[1] . وما قاله « جوشن » عن المنفعة كان بداية لمسارات جديدة فى الاقتصاد ، وقد صبت هذه المسارات نفسها فيما نسميه باسم « مدرسة الكلاسيك الجدد » وهى المدرسة التى افتتحت بجيل الاقتصاديين الحديين ، أو « المدرسة الحدية » .

اقترحت فى الفترة الأولى : أن نقف بها عند نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر ، هنا أقترح أن نبدأ بالفترة الثانية ببداية الثلث الأخير من القرن نفسه .

والسؤال الذى يرد هو : ماذا نقول عن الفترة الواقعة بينهما ، والتى يبلغ طولها قرابة الخمسين عاما ؟ وهذا السؤال له وجه آخر هو : ماذا كان عليه الاقتصاد فى هذه الفترة ؟ .

هذه الفترة كانت امتدادا لسيطرة اقتصاد « الكلاسيك » ولكن لم تكن سيطرة مطلقة ، إذ جاء على هذا الاقتصاد اتجاهات اقتصادية متعددة بعضها

---

(١) قانونا جوشن هما :

(أ) قانون تناقص المنفعة الحدية

(ب) قانون تساوى المنافع الحدية . وقانونا كوبرنيكس عن الحركة المزدوجة للكوكب : (١) حول نفسه ، (٢) حول الشمس

تناقض معه تناقضا جذريا ، وذلك مثل الاقتصاد « الماركسى »[1] ، وبعضها مثل تحورات وتجديدات وتطورات فى هذا الاقتصاد .

وقد بدأت هذه الاتجاهات حتى فى فترة السيطرة المطلقة للاقتصاد الكلاسيكى ، ومحاولة الاقتصادى الفرنسى « ساى »[2] هى من قبيل هذه التحورات التى قادت إلى التحليل الحدى ، هذه الفترة أعتبرها : فترة المخاض ، التى ولدت مايسمى باسم « مدرسة الكلاسيك الجدد » .

ولم تكن حركة التطورات ، والتحورات فى هذه الفترة فى عالم الفكر وحده ، وإنما أيضا فى تطبيقات الرأسمالية وتطورها ، وهكذا وصلنا إلى بداية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، ونحن أمام مقولات فكرية ، وتطبيقات اقتصادية جديدة ، فاستجاب لها الفكر الاقتصادى . بمقولات منهجية جديدة .

يجىء سؤال : هل المقولات المنهجية عند « الكلاسيك الجدد » تتناقض مع مثيلاتها عند الكلاسيك ؟ .

رأيى أن الإجابة هى بالنفى ؛ ذلك أنه إذا كان الكلاسيك قد أحلوا المنهج الوضعى بدلا من المنهج المعيارى فى التفكير الاقتصادى فإن الكلاسيك الجدد استبقوا هم أيضا « المنهج الوضعى » وظلوا على اعتقادهم فى مقولاته المنهجية ، التى لها رؤى فلسفية ، وبعض المقولات التى خرجوا عليها فى هذا المنهج هى التى لها لون تحليلى ، ثم كانت لهم إضافات منهجية جديدة . أريد

---

(١) نعرف أن ماركس يصنف على أنه اقتصادي كلاسيكى ، ولكن رغم ذلك فإننا في الاقتصاد أمام اقتصاد كلاسيكى ، واقتصاد ماركسى .

(2) Jean Baptiste Say (1767—1832)

أن أقول : إن « الكلاسيك الجدد » استبقوا أنفسهم فى إطار الاعتقاد فى مذهب « الحرية الاقتصادية » ، وقد قبلوا لذلك كل المقولا ت المنهجية ، التى كانت ترتيبا ووفاقا مع هذه الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية ، ثم كانت لهم إضافات فى مقولات منهجية ، ذات طابع تحليلى أو فلسفى .

قبل أن أعرض ما اعتقده من مقولات منهجية لهذه الفترة الثانية ، أرانى فى حاجة أن أفسر نفسى أمام القارىء ؛ ذلك أن ماسجلته ـ سابقا ـ قد يقول عنى : إننى أرى أن التطورات فى النظم كانت استجابة لتطورات فى الواقع ، ونحن نعرف أن هذه واحدة من المقولات الرئيسية فى الفكر الماركسى ، ولست ممن يعتقدون فى هذه المقولة على النحو الذى قاله أمثال « ماركس » ، إن لنا رؤ يانا الإسلامية ، وقد تكون هذه مناسبة أن أشير إلى أن « ماركس » ـ بمقولته هذه ـ كان نبتا طبيعيا فى الحياة الأوروبية ، التى خرجت على المنهج المعيارى ، وأخضعت نفسها للمنهج الوضعى .

ولى مقولتى التى أرددها دائما : لولم يظهر « كارل ماركس » ويقول ما قاله لظهر أوروبى آخر تحت أى اسم ، ولقال ماقاله « كارل ماركس » ؛ ذلك أن عبادة الواقع فى أوروبا كانت قد أصبحت دينا سلوكاً ، أو دينا تفكيرا ، ويكون « ماركس » بذلك نبتا طبيعيا لهذه البيئة .

نصل إلى سؤ ال أخير فى هذه المقدمة : حددنا بدايات هذه الفترة الثانية فماذا عن نهاياتها ؟ .

فى رأيى : أنه يمكن القول : إن التأصيل النظرى لمقولات هذه الفترة اكتمل مع نهاية الربع الأول من القرن العشرين . هذا من حيث « التأصيل » أما من حيث « السيطرة » فما أعتقده : هو أن مقولات هذه الفترة عن المنهج هى المقولات التى تشكل التفكير الاقتصادى المعاصر .

وهذا الذى أراه يجسد لنا أهمية التعرف على العناصر المنهجية فى هذه الفترة الثانية لأننا بذلك نعرف العناصر الحاكمة فى الاقتصاد القائم ، وتتيح لنا هذه المعرفة أن نفهم الكثير مما يقال ، أو يحدث فى عالم الاقتصاد اليوم .

بعد هذه المقدمة ذات الطابع التاريخى ، ننتقل الآن إلى التعرف على العناصر المنهجية ذات الأبعاد الفلسفية ، فى هذه الفترة الثانية .

أقرر فى البداية : أن « قضية المنهج »عند اقتصادى هذه الفترة قضية معقدة ؛ ذلك أنها ليست موضوع اهتمام صريح ومباشر منهم ؛ وذلك على عكس مانجده عند المدارس الاقتصادية السابقة عليهم ، مثل « المدرسة الكلاسيكية » و « المدرسة التاريخية » و « المدرسة الماركسية » .

ولكن بالرغم من ذلك ؛ فإن قضية « المنهج » عندهم قد تكون أخطر من نظيرتها عند سابقيهم ، وذلك من متطور التطبيقات الاقتصادية ، والاجتماعية ، التى قاد إليها منهجهم .

ما أراه : هو أن العناصر المنهجية ذات الأبعاد الفلسفية فى هذه الفترة الثانية تجمع فى أربعة :

أ ـ التحليل الشخصى ، (ب) التحليل الذرى ، (ج) التعريف الاقتصادى للإنسان ، (د) تعريف علم الاقتصاد

أ ـ التحليل الشخصى

معنى هذا المصطلح : هو أن الشخص يجرى سلوكه كله وفق ماينالـه من لذة أو يصيبه من ألم ، وعلى هذا النحو من التحديد يصبح التحليل الشخصى احد عناصر « المنهج الوضعى » ويزول فى نفس الوقت التباسه مع معنى التحليل الشخصى ، الذى نربطه بالمنهج المعيارى .

تشرح « نظرية القيمة » معنى التحليل الشخصى : تتحدد قيمة السلعة فى الفترة موضوع الدراسة بالمنفعة التى يحصل عليها الشخص منها ، وهذه عملية نفسية بحتة ، يقيمها الشخص بذوقه وبإحساسه .

ونقول عن نظرية القيمة التى تنتهج هذا المنهج : إنها نظرية شخصية[1] ؛ وذلك لتقابل بها النظرية الموضوعية للقيمة[2] ، التى كانت سائدة فى الفترة الأولى ، وحيث كانت القيمة تتحدد بمدخلات العمل فى السلعة .

باعتبار هذا العنصر الشخصى فى التحليل الاقتصادى ، يكون « علم الاقتصاد » قد نقل إلى منهج جديد ، أصبح الاهتمام فيه يعتبر « الاستهلاك » وذلك بعد أن كان يعتبر «الانتاج » ، والاقتصادى الانجليزى « الفرد مارشال[3] » هو واحد من كبار الاقتصاديين الذين أحلوا ، وبرروا لنقل الاقتصاد إلى اعتبار جانب « الاستهلاك[4] » ، وبعض الاقتصاديين يرى : أن نقل « الكلاسيك الجدد » للاعتبار فى الاقتصاد ، من الانتاج إلى الاستهلاك ، كان نقضا للاقتصاد الماركسى ، الذى يعتبر جانب « الانتاج[5] » ، ولكن ذلك لاينفى أنهم خرجوا على ماهو معتبر عند الكلاسيك ، وهو جانب الانتاج .

ولقد مر نقل الاقتصاد من اعتبار « الانتاج » إلى اعتبار « الاستهلاك » بتطورات تاريخية طويلة ، يدخل فى ذلك مساهمة الاقتصادى الفرنسى « ساى » فى أوائل القرن التاسع عشر ، وذلك حين اعتقد أن المنفعة هى

---

(1) Subjective theory of value
(2) Objective theory of value
(3) Alfred Marshall (1842—1924)
(4) Marshall A., "Principles of Economic", The Macmillan Pree Ltd., 1977, pp.
(5) Roll, E., op.cit, p. 368

مصدر القيمة ، ثم جاءت مساهمة « جوشن » باكتشافه قانونى المنفعة : (١) قانون تناقص المنفعة الحدية ، (٢) قانون تساوى المنافع الحدية ، ثم جاءت المرحلة الثالثة التى أسست التحليل الحدى ، وهى المرحلة التى أسسها الاقتصاديون الثلاثة : « جيفونز[١] » و « ومنجر[٢] » و « ڤالراس[٣] » .

٣ ـ التحليل الذرى

يقابل مصطلح التحليل الذرى ـ كما يعكسه استخدام الكلاسيك الجدد ـ مصطلح أسواق المنافسة الكاملة ، ويستخدم فى نفس المعنى مصطلح « الأسواق الذرية » بشيوع ، وبألفة[٤] .

ويعنى هذا المصطلح : أن عدد الوحدات المتعاملة فى السوق هو عدد كبير جدا .

نسأل : ماهو البعد المنهجى فى التحليل الذرى ؟

يتمثل البعد المنهجى فى أن الكلاسيك الجدد ربطوا التحليل الاقتصادى بسلوك الوحدة المتناهية فى الصغر : مستهلك : أو منتج . وتكتشف القوانين الاقتصادية وتعمل على مستوى هذه الوحدة . وشخصية « روبنسون » هى الشخصية التى يفهم بها الاقتصاد ، وبها نتعرف على الدوافع الاقتصادية فى

(1) William Stanley Jevons (1835-82)
(2) Karl Menger (1840—1921)
(3) Léon Walras (1834—1910)
(4) Lejonhufud, Axel, "On Keynesisar Economics and the Economics of Keynes", London: Oxford University Press, 1968 pp. 67/9.

سلوك الفرد كوحدة ذرية ، كما نتعرف على وسائله وغاياته الاقتصادية[1] .

حين اعتبر « الكلاسيك الجدد » التحليل المؤسس على الوحدة الذرية ، وحين دار « علم الاقتصاد » كله على هذه الوحدة ؛ فإنهم يكونون بذلك أبطلوا الارتباط وجمع الأفراد تحت أى مسمى ، وهم بهذا أبطلوا عمل الطبقة فى الظاهرة الاقتصادية أو علاقتها بهذه الظاهرة ، وتصبح الحياة الاقتصادية ـ فى معتقدهم ـ من عمل الأفراد ، وليس من عمل الطبقة .

والكلاسيك الجدد بهذا التحليل الذرى كانو ينقضون بطريق مباشر ، أو غير مباشر ، التحليل « الماركسى » الذى يؤسس على الطبقة ، ثم إن ارتباط الكلاسيك الجدد بالتحليل ، على مستوى هذه الوحدة المتناهية فى الصغر ، جعل رؤ ية الظاهرة الاقتصادية ـ من منظور المجتمع ككل ـ رؤ ية غائبة ، وقد عكس هذا نفسه فى السلوك الاقتصادى ، وسائل وغايات . وقد صاغ « مجر » ذلك فى العبارة : إن الظاهرة الاقتصادية ليست تعبيرا مباشرا لبعض القوى الاجتماعية ، وإنما هى نتيجة عمل الأفراد[2] .

٣ ـ التعريف الاقتصادى للإنسان

حاولت بعض العلوم أن تعرف الإنسان . قالوا عنه : حيوان ناطق ، وحيوان ذو ذاكرة ، وحيوان سياسى ؛

---

(١) روبنسون كروزوRobinson Crusoé هوبطل القصه التي كتبها الانجليزى Doniel Defoe في ١٧١٩ . وتحكى القصه عنه أنه بحار اسكتلندي مغامر ، كان الناجى الوحيد من عاصفة ، وعاش ثماني وعشرين عاما في جزيرة معزولة ، واستطاع أن يوفر لنفسه حياة سعيدة نسبيا إلى أن أنقذ وأعيد إلى وطنه :
نقلا عن القاموس الفرنسيPetit Larousse ١٩٧٥ ، ص ١٤٤٧ .

(2) Roll, E., op.cit, pp. 385/6

فما هو تعريف الإنسان فى علم الاقتصاد ؟ يعرف الاقتصاديون الإنسان بأنه « حيوان يعمل التبادل » ، وقد ترجم بعض الاقتصاديين ذلك فى فهمه لموضوع علم الاقتصاد فقالوا : إن أحسن اسم له هو أن تدعوه « علم التبادل »[1] ، وهذا الفهم الاقتصادى للإنسان ، ثم هذا التحديد لموضوع علم الاقتصاد يشكلان معا اقتصاد « الفترة الثانية » التى هى موضوع بحثنا ، والتى تسمى باسم « اقتصاد الكلاسيك الجدد » .

ولتقريب ، أو لتوضيح المعنى الاقتصادى للإنسان ، وموضوع علم الاقتصاد ، ثم لبيان انعكاس ذلك فى التطبيقات الاقتصادية ، أعرض بعض انفعالاتى الفكرية عن ذلك :

١ - إن الأدب الاقتصادى للكلاسيك الجدد يقول لنا : إن السوق . . . ، وكيف نصل إلى سعر التوازن ؟ وكيف يتصور الاختلال ؟ وما الذى يسببه ؟ ثم كيف يمكن أن نعود إلى التوازن ؟ ومالذى يقوده ؟ هذا الضجيج فى « اقتصاد الكلاسيك الجدد » يقول لنا : إن التبادل هو شاغل الإنسان ، وهو الموضوع الذى يدور حوله ؛ يبدأ به ، وينتهى إليه .

٢ - نفهم أكثر هذا البعد المنهجى فى اقتصاد الكلاسيك الجدد ، إذا عرفنا كيف يرون مفتاح فهم السلوك الاقتصادى ، مقارنا بغيرهم ، عند« الكلاسيك » مفتاح فهم السلوك الاقتصادى : هو التوزيع ، وتراكم رأس المال ، وقد تجىء التنمية ؛ ولذلك ركزوا تحليلهم على هذه العناصر .

---

(1) Roll, E., op.cit, p. 338

أما « للكلاسيك الجدد » فقد ركزوا تحليلهم على التوازن العام ، وهذه فكرة تدور مع توازن الأسواق المعروفة فى الاقتصاد ؛ أى فكرة تدور مع التبادل .

٣ ـ نفهم أكثر هذا البعد المنهجى إذا قابلنا ماقالوه بما قاله « ماركس » .

عند « ماركس » الاقتصاد هو دراسة فى القوانين التى تنقل المجتمعات من مرحلة تطورية إلى مرحلة تطورية ثانية ، ولهذا درس « ماركس » الاقتصاد فى إطار الفلسفة بل والفلسفة فى إطار الاقتصاد ؛ ولذلك يطرح « الاقتصاد الماركسى » أبعاداً تربط بالفلسفة ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، بل والدين .

ولكن عند « الكلاسيك الجدد » الأمر على النقيض من ذلك : الاقتصاد منفصل كلية عن غيره من الظواهر ، وإنما هو دراسة فى التبادل .

٥ ـ تعريف علم الاقتصاد

إذا كان تعريف علم الاقتصاد اعتبره واحدا من العناصر المنهجية فى اقتصاد « الكلاسيك الجدد » فإنه فى واقع الأمر كان تجميعا وانعكاسا لكل مقولاتهم المنهجية .

وأقول ذلك كبداية ليعرف موقفى ؛ إن تعريف علم الاقتصاد على النحو الذى قال به « الكلاسيك الجدد » إنما هو ترجمة لما اعتقدوه منهجيا .

فعلم الاقتصاد عندهم هو : العلم الذى يدرس مشكلة الندرة ؛ أى أن موضوعه : هو إدارة الموارد الاقتصادية المحدودة ؛ لإشباع الحاجات غير المحدودة ، وهذه المقابلة تعطينا الندرة ، والتى تعنى العلاقة بين كمية السلع

المحدودة والغايات التى ترد عليها ، ويعتقد « الفرد مارشال » ـ صاحب المساهمة الواسعة فى دراسة هذا الموضوع ـ: أن الندرة ألزمت بعمل تدرج لإشباع الرغبات[1] .

تقييم

تشكل العناصر التى بحثتها فى الفقرتين السابقتين ما أسميه « الرؤية المنهجية للاقتصاد الوضعى » ، وأعنى بذلك : المرتكزات الفلسفية التى تحكم التفكير الاقتصادى المعاصر ، وقبل أن ألخص ما اعتقد أنه تجميع لهذه العناصر المنهجية ، أرى أن أسجل مايلى :

١ ـ أن « الوعاء التاريخى » الذى أعطى هذه العناصر ، يتمثل فى رؤية الأوروبى لتاريخ الفكر الاقتصادى ، ووفق مقولته : هو تاريخ يبدأ بالإنسان الأوروبى ، وسار معه هو وحده ، وينتهى اليوم عنده وحده ، وهذه واحدة من كبريات المغالطات فى تاريخ الفكر الاقتصادى ؛ فالأوروبى نفسه يعترف على سبيل المثال ـ بريادات بعض العلماء المسلمين مثل « ابن خلدون » ؛ ولكنه لم يصل فى اعترافه إلى الحد الذى يجعل هذا داخلاً فى مسار التيار الفكرى العام للإنسانية .

٢ ـ أن « الوعاء الفلسفى » الذى حمل هذه العناصر هو ما يسمى : المنهج الوضعى ، لقد خرج الإنسان الأوروبى على المنهج المعيارى بكل مقولاته ، وألزم نفسه بالمنهج الوضعى ؛ لذلك أرى أن المصادمة لاتجىء أولا مع العناصر المنهجية ، وإنما يجب أن يسبق ذلك مواجهة ، فى نوع وطبيعة المنهج الذى نلزم أنفسنا به .

---

(1) Marshall, Alfred; op.cit pp. 70/7

٣ ـ أن الفكر الاقتصادى المعاصر محكوم بكل العناصر المنهجية ، التى أعطتها كل من الفترة الأولى مع الكلاسيك ، والفترة الثانية مع الكلاسيك الجدد .

يمكن أن نلخص « عناصر الرؤية المنهجية » للاقتصاد الرأسمالى فى فترتى تكوينه فى العناصر الآتية :

١ ـ الإنسان هو المصدر الوحيد للمعرفة الاقتصادية ، وقاد ذلك إلى المنهج الاستنباطى

٢ ـ موضوع علم الاقتصاد : هو اكتشاف القوانين الاقتصادية ، والتحكم فيها .

٣ ـ المصلحة الخاصة ، هى التى تقود الإنسان فى سلوكه الاقتصادى .

٤ ـ نظرية تناسق المصالح ، تبدأ بالمصلحة الخاصة ، التى تجمع إلى الرفاهية المشتركة .

٥ ـ التشاؤمية فى علم الاقتصاد .

٦ ـ التحليل الشخصى .

٧ ـ التحليل الذرى

٨ ـ الإنسان حيوان يعمل التبادل .

٩ ـ الاقتصاد هو علم الندرة .

فى خلال بحثى لهذه العناصر ، كنت أشير أحيانا إلى ما أعتبره انقادات على هذه العناصر .

وألخص ـ فيما يلى ـ ما أعتبره تقييما إجماليا لهذه العناصر المنهجية ، وأرى أن يكون معروفا أن عملية التقييم سوف تتداخل فيها عناصر اقتصادية بحتة ، وعناصر مما أسميه الاقتصاد الأخلاقى .

١ ـ أول مايجىء فى « التقييم » هو طبيعة « المنهج الوضعى » على النحو الذى يفهمه الأوروبيون أعرف أن القضية بالغة التعقيد ، تتداخل فيها عناصر دينية . وغيرها من العناصر . لن أحاول أن أوغل فى التجريد ، فى تقييم هذا المنهج ، وإنما أثير قضية معينة هى : صلاحية المقولات الاقتصادية ، التى نتوصل إليها بهذا الأسلوب ، من أساليب التفكير ، صلاحيتها للتعميم . . تعميم زمانى ، وتعميم مكانى .

وما أقرره على وجه القطع واليقين : هو فشل أن نعمم مقولات كل مدرسة اقتصادية تعميما زمنيا أو تعميما مكانيا . إن ما قاله الكلاسيك اقتصاديا كان ترجمة لخصائص عصرهم الاقتصادية ، وليس هذا فحسب ، وإنما كان تعبيرا وترجمة لأوضاع القوى : اقتصادية ، واجتماعية ، التى سادت عصرهم .

و « ايريل رول » ـ الاقتصادى الأوروبى ـ اعترف بذلك صراحة ، حين قال : إن الاقتصاد الكلاسيكى كان رجع صدى لرجال الصناعة ، الذين كانوا ضد أى نوع من أنواع القيود فى الأسواق[1] .

على أن ما أراه أخطر ماقاد إليه هذا « المنهج الوضعي » أنه قاد إلى « الفكر الماركسى » الذى جعل الواقع الاقتصادى قوى خالقه للنظم الاجتماعية .

ورأيى هو أن « ماركس » إنما هو نبت طبيعى للفكر الأوروبى الذى نظر للواقع ، وهو يعتقد أنه ينظر تنظيرا مجردا .

يؤكد رأيى فى فشل تعميم المقولات الاقتصادية « التى نتوصل إليها بالمنهج الوضعى : ما قاله « الكلاسيك الجدد » اقتصاديا . لقد كانت لهم متعتقدات اقتصادية ، تناقض ما اعتقده الكلاسيك ، ويرجع ذلك إلى أنهم حكموا بواقع اقتصادى كان يختلف عن الواقع الاقتصادى الذى أحاط بسابقيهم .

(1) Roll, E., op.cit, p. 150

٢ ـ حدد « الكلاسيك » موضوع علم الاقتصاد فى اكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر الاقتصادية .

فى رأيى ـ أنه من منظور الاقتصاد الأخلاقى ـ نرفض حصر موضوع هذا العلم ، فى اكتشاف القوانين ؛ ذلك أننا فى الاقتصاد الاخلاقى نهتم أولا بتحديد طبيعة ، وشكل العلاقات الاقتصادية بين أفراد فئات المجتمع ، كما يهتم باستهداف تحقيق غايات معينة .

وطبيعة العلاقات الاقتصادية ، ونوعية الغايات المستهدفة ، تعكس نفسها فى القوانين التى يعتقد أنها تحكم العلاقات الاقتصادية ؛ لهذا ، فإن ما يبدأ به « الاقتصاد الاخلاقى » ليس القوانين ؛ إذا أنها ـ فى واقع الأمر ـ معطاة لعلاقات تقرر ، وغايات تستهدف .

٣ ـ اعتقد الكلاسيك : أن المصلحة الخاصة هى محرك الاقتصاد ، وتتأسس نظريتهم فى تناسق المصالح على هذا المبدأ ، وقد استلزم تقريرهم للمصلحة الخاصة تقريرا آخر : هو أنهم جعلوا « الحرية الفردية الاقتصادية » هى الوعاء الملائم لاقتصادهم ، وقادهم ذلك إلى جعل أكفأ دور اقتصادى للدولة يتحقق عندما تكون سلبية ، وقد ترجم « آدم سميث » كل ذلك فى فكرته عن « اليد الخفية » .

يرفض « الاقتصاد الأخلاقى » هذه المجموعة من الأسس بمرتكزاتها الثلاثة ؛ ذلك أنه يقر المصلحة الخاصة : ليس على أنها هى الأصل ، والمنطلق ، والتى تقود المصلحة العامة ، والرفاهية المشتركة ، كما أنه يرفض الدور الاقتصادى السلبى للدولة ؛ فالدولة أحد « الأشخاص الاقتصادية » فى الاقتصاد الأخلاقى ، ولها حقوق وعليها واجبات اقتصادية .

ومما يؤكد نقضنا لنظرية تناسق المصالح ، كما صاغها «الكلاسيك » : أن « ريكاردو » أكبر مهندسى الاقتصاد الكلاسيكى ـ كان متشائما بالنسبة لهذا التناسق ، وهذا هو أحد عناصر التشاؤمية فى علم الاقتصاد .

٤ ـ يبقى فى تقييم الاقتصاد الكلاسيكى ، وهو اقتصاد الفترة الأولى ، يبقى أن نقيم بعض المرتكزات التحليلية فى هذا الاقتصاد ، من ذلك أجر الكفاف ، ونظرية التطور الاقتصادى ونظرية السكان (نظرية مالتس) .

ماأراه : هو أن هذه المعتقدات الكلاسيكية من حيث رؤياها كتحليل نظرى ، تكشف عن انحراف التفكير ، وتظهر الرؤيا الأسوأ لها حين ترجمت السياسات الاقتصادية مضامين هذه المعتقدات النظرية ؛ نظرية أجر الكفاف ـ التى يتوقف عليها الاقتصاد الكلاسيكى ـ: ليست مجرد فكرة نظرية ، وإنما عاشت فى الواقع التطبيقى ؛ ونظرية « مالتس » فى السكان : أشاعت التشاؤم ، حول مستقبل النوع الإنسانى ؛ ونظرية التطور الاقتصادى : ليست مجرد فكرة نظرية ، تضمنت سوء نظر فى التفكير ، وإنما قادت إلى نظريات ، وتطبيقات ، كانت لها نتائج سيئة .

إن نظرية « ماركس » بكل ماتحمله ، ومايرد عليها ، ليست منفصلة عن كل ماقرره الكلاسيك .

هذه بعض رؤيانا لمقولات « الكلاسيك » عن « عناصر المنهج فى الاقتصاد الوضعى » فيما حددته بالفترة الأولى ، وأما مقولات « الكلاسيك الجدد » المنهجية عن الفترة الثانية ، فإن رؤيانا لها تتلخص فى التسجيلات الآتية :

١ ـ أريد فى البداية أن أسجل إحساسا خرجت به بعد بحثى لاقتصاد « الكلاسيك الجدد » يتلخص هذا الإحساس فى أن اقتصادهم يعلن عن قضية غريبة ، وهى أنه يكاد أن يكون تعامله مع إنسان مكدود ، بأعباء الحياة

اليومية ، وقد يبدو هذا فى تناقض مع مرحلة الوفرة ، التى عليها المجتمعات الرأسمالية ، التى تقرر فيها هذا الاقتصاد ، ولكن ماأراه هو أن التقدم الهائل الذى حدث فى أوربا لم يؤد إلى تيسير الحياة على الإنسان ككائن بشرى ، وإنما على العكس من ذلك قاد إلى تعقيد الحياة الاقتصادية اليومية بالنسبة له .

ذلك أن هذا التقدم الهائل جعل من السهل إنتاج سلعة ، أو اختراع منتجات جديدة ، ولكن من الصعب امتلاك ، أو الحصول على هذه السلعة : أن ينتج الفرد سلعة ، وأن يحصل عليها . . هذان وجهان مختلفان تمام الاختلاف ، فى النظام الرأسمالى . وأوجه ذلك كرسالة إلى من يفتن بمجتمع الوفرة ، فى هذا النظام الرأسمالى

٢ ـ قد يكون ماقلته عن أن « اقتصاد الكلاسيك الجدد » قد نقل الاهتمام فى الأقتصاد من جانب الانتاج إلى جانب الاستهلاك ، قد يكون هذا متناقضا مع تسجيلنا لفكرة الإنسان المكدود ، لكن ليس فى الأمر تناقض من أى نوع ، إن ما يعنيه نقل الاهتمام إلى جانب الاستهلاك : هو أن الإنتاج لم يعد عندهم هو القضية ، وإنما القضية فى جانب الاستهلاك ، وأسجل على هذه المقولة الاقتصادية تحفظين :

١ ـ علينا أن نواجه أنفسنا بسؤال : هل نقبل أخلاقيا اقتصادا هذا خلقه ؟

٢ ـ ثم علينا أن نفهم أن ظهور الاستهلاك على أنه السيد فى الاقتصاد ، إنما هو ترجمة لمرحلة معينة فى تطور الرأسمالية ، وإذا أخذنا هذا الجانب الاقتصادى البحت ؛ فإن اقتصادا فيه هذا السيد لا يلائمنا : موارد وخصائص اقتصادية ، ومرحلة تطورية ، وأسلوب حياة .

٣ ـ حين أسس « الكلاسيك الجدد » التحليل الذرى ، مع لازمه ، وهوجعل الإنسان « حيوان يعمل التبادل » ؛ فإنهم بهذا جعلونا أمام علم اقتصاد نكاد

أن نقول عنه : إنه فقد هويته ، يشغل الاقتصاديون فيه ، بكيف يضبطون معادلة ؟ وكان الأولى أن يشغلوا : بكيف يضبطون العلاقات الاجتماعية ؟ لقد أصبحت المعالجات الاقتصادية مقطوعة الصلة ببعضها ، وقد ارتوى الاقتصاديون الرأسماليون من هذا الإناء ، حتى جاء جيل منهم يعتبر الكلام فى المنهج ، وفى العلاقات الاجتماعية ليس كلاما فى الاقتصاد .

ونستطيع أن نؤكد : أن هذا الاقتصاد يرى صورة فشله الآن فى موقعين :

أ ـ فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

ب ـ فى الاقتصاديات المتخلفة ، حيث تعالج القضايا الفرعية ، بينما قضية المنهج غائبة ، والمنهج هو الذى يمكن من الرؤية الكلية والشمولية ، فمع المنهج يميز بين النتيجة والسبب ، وبين التابع والمتبوع ؛ وبين الأصل والفرع .

٤ ـ يتبع بيننا الآن أن الاقتصاد يعرف بأنه العلم ببحث مشكلة الندرة ويغيب عن الكثيرين أن هذا هو تعريف الكلاسيك الجدد له ، وليس تعريفا تدور حوله كل المدارس الاقتصادية .

بعد إثبات نسب هذا التعريف نتساءل عن رؤيتنا له ؟

ماأراه أن عرض الكلاسيك الجدد عرض متناسب داخل عناصره ، ومتناسب مع مرحلة تطور النظام الرأسمالى التى وصل إليها . قال الكلاسيك الجدد : إن الإنسان حيوان يعمل التبادل ، والتبادل : هو موضوع علم الاقتصاد ، ولاءم ذلك أن يعرف الاقتصاد بأنه علم الندرة . كل هذه المقولات كانت فى تلاؤم داخلى مع بعضها ، وفى تلاؤم خارجى مع المرحلة التى كان عليها النظام الرأسمالى .

إن ما أفهمه فى الندرة : هو أن الرغبات الإنسانية أصحبت هى البداية والنهاية فى علم الاقتصاد .

مادام أن تعريف الكلاسيك الجدد لعلم الاقتصاد كان تعبيرا عن النظام الرأسمالى ، فى مرحلة معينة من مراحل تطوره ، لهذا ، تكون صلاحية اقتصادهم فى رأيى محكومة بإشباعها لشروطه ثلاثة :

١ ـ أن تطبق فى نظام رأسمالى .

٢ ـ ونظام رأسمالى فى مرحلة معينة .

٣ ـ أن نعتقد أخلاقيا فيما اعتقدوا فيه .

ثم إن من رأيى أيضا : أن النظام الرأسمالى على النحو الذى تطور إليه كان يعكس مراحل من تطور الحياة الأوروبية ، والأمريكية ، وهذا التطور هو انعكاس لقوى داخلية تكونت خلال قرون ، وانعكاس لعلاقات بين أوربا وأمريكا من جانب ، وبينها وبين بقية العالم من جانب آخر .

وفى رأيى : أن هذه القوى استباحت لنفسها على المستوى الداخلى مباحات اقتصادية وغيرها كما أباحت لنفسها على المستوى الخارجى مباحات ، وتتوافق المباحات فى الحالتين خلقيا ، كما يستحال تكرارهما على نفس النمط مرة أخرى .

على هذا النحو أرى أن تعريف علم الاقتصاد بأنه : « علم الندرة » هو تعريف علم اقتصاد لنظام رأسمالى ، فى مرحلة معينة من تطوره ، وهذه رسالة موجهة لكل الذين يريدون أن يربطوا الاقتصاد الإسلامى بمشكلة الندرة ، سواء أكان ربطا سالبا أم ربطا موجبا .

* * *

وجهت رسالة فى بداية هذا البحث ، وفى نهايته أتقدم أيضا بتوضيح ، ثم برسالة :

أما التوضيح ؛ فهو أننى ببحثى هذا لست أول من يضع « منهج الاقتصاد الوضعى الرأسمالى » موضع شك ، وإذا لم أعد الاقتصاديين الاشتراكيين ، حيث لم أدخلهم ، كما لم أضمن بحثى آراءهم ـ إذا لم نعد هؤلاء ـ فإن منهج هذا الاقتصاد الرأسمالى موضع شك منذ فترات طويلة ! وفى أبحاث كثيرة .

وقد وضح القصور فى هذا الاقتصاد بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حين عجز أن يكون فى مستوى أن يحل مشكلة التنمية ، فى الاقتصاديات المتخلفة ، كما عجز كذلك أن تحل به مشكلات « الاقتصاديات المتقدمة » ؛ وهذا العجز كان منهجيا ، قبل أن يكون تحليليا ، والاقتصاديون الذين كتبوا عن ذلك كثيرون .

والإضافة التى قدمها بحثى إلى ماقالوه تتلخص فى أننى جمعت كل عناصر المنهج معا ، مع بيان للروابط بينها ، وهكذا عرضت هذا المنهج كوحدة ، وقد أتاح هذا تقييما إجماليا له ، بينما كثير من الأعمال الأخرى التى تشبه عملى فى الهدف لم تكن فيها هذه الرؤية الشمولية الواسعة ، وهذا ما أعتقده .

ولقد هيىء لعملى تحقيق ذلك بسبب ابتعادى به عن الدخول فى تفصيلات تحليلية إذا كان ـ من كلمته الأولى إلى كلمته الأخيرة ـ مركزاً على العناصر المنهجية .

أما الرسالة التى أختم بها هذا البحث ، فهى موجهة إلى كل من يشغل بالاقتصاد الإسلامى : فقهاء ، أو اقتصاديين ، وهى رسالة أرجو بها أن نعالج

قصورا فى بحثنا للاقتصاد الإسلامى . أحس أن هناك عدم وضوح فى الكتابات التى تحمل عنوان « الاقتصاد الاسلامى » عدم وضوح بين ما أعتبره دراسة فقهية ، وما أعتبره دراسة فى الاقتصاد الإسلامى .

إن الكثيرين يعتقدون أنهم كتبوا عن الاقتصاد الإسلامى ، بينما هم فى حقيقة الأمر كتبوا عن الدراسات الفقهية للموضوع الذي بحثوه .

والرسالة التى أوجهها لهم فى ختام بحثى هى : أن الاقتصاد الاسلامى يجب أن يفهم على أنه دراسة فى الظواهر الاقتصادية ، من حيث القواعد والأصول التى تحكمها وطريقة عملها ، والارتباطات بينها ثم الارتباطات بينها وبين الظواهر الأخرى فى المجتمع ، ويجب أن نفهم ذلك ونحن نكتب عن الاقتصاد الإسلامى ، وأنا بهذا لا أقلل من شأن مايكتبونه ؛ فقد يكون مهما ، كدراسة فقهية ، ولكن عليهم بعد ذلك أن يعرفوا أن ماكتبوه هو دراسة فقهية للموضوع ، وعليهم بعد ذلك أن يتقدموا إلى « دراسة الاقتصاد الإسلامى » .